تقرير

٨-١١-٢٠٢٣

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

الحالة الاعتقالية للاسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي

مقدمة:

منذ سنة ١٩٦٧ تعرضت قرابة ١٧ألف فلسطينية للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بينهن أمهات ونساء طاعنات في السن، وزوجات وحوامل ومريضات، ومن ذوي الحاجات الخاصة، وفتيات قاصرات، وطالبات في مراحل تعليمية متعددة، وكفاءات أكاديمية، وقيادات مجتمعية، ونواب منتخَبات في المجلس التشريعي؛ ويحفظ التاريخ أن الأسيرة الأولى في الثورة الفلسطينية المعاصرة هي الأخت فاطمة برناوي، ابنة مدينة القدس، والتي اعتُقلت بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، وأمضت عشرة أعوام قبل أن تتحرر في سنة ١٩٧٧.

وتُشير كافة الوقائع إلى أن الأشكال والأساليب التي يتبعها الاحتلال عند اعتقال المرأة الفلسطينية لا تختلف عنها عند اعتقال الرجال، وكذلك ظروف الاحتجاز الصعبة. كما تفيد الشهادات بأنهن تعرّضن جميعهن لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والمعاملة المهينة، من دون مراعاة لحقوقهن في السلامة الجسدية والنفسية، في محاولة لملاحقة المرأة وردعها وتحجيم دورها وتهميش فعلها، أو بهدف انتزاع معلومات تتعلق بها أو بالآخرين، وأحياناً، يتم اعتقالها للضغط على أفراد أسرتها، لدفعهم إلى الاعتراف، أو لإجبار المطلوبين منهم على تسليم أنفسهم.

وقد بلغت حصيلة حملات الاعتقال التي نفذها الاحتلال بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم، أكثر من (٢٢٠٠) حالة اعتقال، مع التأكيد على أن هذه الحصيلة لا تشمل المعتقلين من غزة، بما فيهم العمال المحتجزين حتى اليوم، ومن جرى اعتقالهم من الضفة لاحقًا، وشملت حملات الاعتقال المتواصلة، كافة الفئات بما فيهم الأطفال، وكبار السّن والنساء، والمئات من الأسرى السابقين الذين أمضوا سنوات في سجون الاحتلال الإسرائيليّ.

فقد تجاوز عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٧٠٠٠ معتقل موزعين على ٢٤ سجنا ومعتقلا ومركز تحقيق وتوقيف، من بينهم ما يزيد على ٦٢ أسيرة فلسطينية، حيث كانت الأسيرة المحررة ربى عاصي اخر من تم اعتقالها حتى اعداد هذا التقرير، فيما بلغ عدد المعتقلين الإداريين (٢٠٧٠) معتقلاً.
كما نفّذ الاحتلال عمليات اغتيال ممنهجة بحقّ الأسرى، وذلك في ظل ارتقاء أربعة معتقلين في سجون الاحتلال، من الذين جرى اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر المنصرم، جرّاء عمليات التعذيب والتنكيل التي طالت الأسرى، والآلاف من العمال الذين جرى اعتقالهم.

ومن الجدير ذكره أن حملات الاعتقال هذه تشكّل أبرز السّياسات الثّابتة، والممنهجة التي تستخدمها قوات الاحتلال، بهدف تقويض أي حالة مواجهة متصاعدة، كما أنها من أبرز أدوات سياسة (العقاب الجماعيّ) التي تشكّل كذلك أداة مركزية لدى الاحتلال في استهداف المواطنين.

جزء كبير من المعتقلين يتم تمديد اعتقالهم تمهيداً لتحويلهم إلى الاعتقال الإداريّ، أو تمديد اعتقالهم على خلفية التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص في القدس، حيث ان المعطيات اليومية والرقمية، لا تعكس فقط التصاعد في أعداد المعتقلين فحسب، وإنما التّصاعد في مستوى الجرائم والانتهاكات بحقّهم، والتي وصلت إلى حد تهديدهم بالقتل، حيث شملت حملات الاعتقال كافة الفئات بما فيهم الأطفال، وكبار السّن والنساء، وطالت كذلك أسرى سابقين منهم من أمضى سنوات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كما انّ عمليات التنكيل والإجرام التي تستخدمها قوات الاحتلال تتصاعد بشكل غير مسبوق وصل إلى حد تهديد العائلات والمعتقلين بإطلاق النار عليهم.

تقرير

٨-١١-٢٠٢٣

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

تصاعد الانتهاكات في السجون بعد ٧ أكتوبر

لم يحتمل الاحتلال الإسرائيلي الضربة الموجعة والتاريخية التي وجهتها المقاومة الفلسطينية لجيش الاحتلال في غلاف غزة، والتي اسفرت عن أسر ما يزيد عن ٢٠٠ مستوطن وجندي، فبدأ بخطوات انتقامية تجاه المعتقلين الفلسطينيين في سجونه، تمثلت بسحب الإنجازات النضالية التي كان يتمتع بها الأسرى، فضلاً عن قيامه بعديد الانتهاكات التي وصلت لحد الضرب وتكسير العظام والتحقير والاهانه، وهو ما لم يحصل منذ السبعينات في سجون الاحتلال، حيث باتت الإجراءات الانتقامية التي تواصل إدارة سجون الاحتلال تنفيذها بحقّ الأسرى من خلال عملية استفراد متواصلة بحقّهم، وبأوامر من (قيادة جيش) الاحتلال، باتت هذه الإجراءات تمس مقومات الحياة الأساسية للأسرى (الماء، والطعام، والكهرباء، والمساحة المتاحة لكل أسير في الزنزانة).

ويمكن حصر ابرز هذه الخطوات الانتقامية بما يلي:

- اغلاق جميع الأقسام في كافة السجون وسحبت المحطات التلفزيونية المتوفرة لدى الأسرى.
- ابلاغ الصليب الأحمر بالغاء كافة زيارات عائلات الأسرى التي كانت مقررة.
- توقفت بعض إدارات السجون عن إخراج الأسرى المرضى إلى العيادات داخل السجون، وحرمت الأسرى المرضى ومنهم مرضى السكري من الحصول على الدواء اللازم لهم.
- سحبت المواد الغذائية من أقسام الأسرى.
- وجهت تهديدات مباشرة لأسرى حركة حماس، والجهاد الإسلامي.
- زيادة أجهزة التشويش.
- عزل عدد من الأسرى من خلال نقلهم إلى الزنازين.
- عرقلة عمل المؤسسات الحقوقية المختصة في شؤون الأسرى، ووضع صعوبات كبيرة أمام الطواقم القانونية.
- جميع جلسات التمديد تتم عن طريق (الفيديو كونفرس)، الأمر الذي ساهم في فرض صعوبات بالتواصل بين المعتقل ومحاميه، وخلل في المعطيات التي تتعلق بقضيته.
- توقف زيارات المحامين للأسرى داخل السجون، وكذلك الزيارات للمعتقلين في مراكز التوقيف والتحقيق.
- حملات اعتقال كبيرة يوميا، أدت تلقائيا إلى حالة اكتظاظ كبيرة في مراكز التوقيف والتحقيق والسّجون التي تستقبل المعتقلين الموقوفين.
- نفّذت قوات القمع المدججة بالسلاح اقتحامات لكافة أقسام الأسرى، رافق ذلك عمليات تنكيل ممنهجة.
- أقدمت على عزل أسرى في الزنازين الإنفرادية، ومنهم قيادات من الحركة الأسيرة.
- أغلقت أقسام الأسرى، وعزلتها عن بعضها البعض.
- سحبت محطات التلفاز المتاحة للأسرى وعددها محدود، وكافة الكهربائيات.
- حرمت الأسرى من الخروج إلى الحمامات المخصصة للاستحمام، بعض الأسرى لعدة أيام لا يتمكنوا من الاستحمام.
- حرمت الأسرى من (الفورة) الخروج إلى ساحة السّجن.
- حرمت الأسرى المرضى من نقلهم إلى العيادات، أو على المستشفيات المدنية.
- إغلاق المغسلة، والمغسلة إحدى المرافق الهامة للأسرى.
- نفّذت عمليات نقل جماعية داخل السّجون، بما فيها نقل أسرى من قسم إلى آخر، أو سجن لآخر.
- هددت الأسرى، بسحب كافة مقتنياتهم بما فيها الملابس الاحتياطية لهم.
- تخوفات كبيرة من احتمالية انتشار الأمراض، لكون إدارة السّجون ترفض إخراج النفايات من زنازين الأسرى.
- تقليص كميات الماء التي تصل للأسرى، وقطعها لفترات طويلة في بعض السّجون (كالنقب)، التي قلصت فيه مدة توفير الماء لأقسام الأسرى لـ٥٠ دقيقة طوال اليوم.
- تم مصادرة ملابس الأسرى في بعض السجون، وإبقاء غيار واحد لكل أسير.
- لم تسمح إدارة السجون للأسرى في أغلب السّجون من استخدام الحمامات المخصصة للاستحمام.
- اصبح هناك وجود مسلح للجيش بشكل كبير بمحاذاة الأسرى وفي الساحات وفي الأقسام.
- استخدام التعذيب وممارسة التنكيل بالاسرى بشكل واضح ما أدى لسقوط ٤ أسرى شهداء في شهر واحد.

- تواصل إدارة السّجون بعد السابع من أكتوبر، قطع الكهرباء عن زنازين الأسرى (غرفهم)، وتتعمد قطع الماء لفترات طويلة عنهم.
- تمارس إدارة السجون سياسة التجويع، بعد أن سحبت كافة المواد الغذائية من أقسام الأسرى، وقلصت وجبات الطعام إلى وجبتين، إلى جانب إغلاق (الكانتينا)، علمًا ان الوجبات هي عبارة عن لقيمات، تتمثل بطعام غير مطهو جيدًا، وغير صالح للأكل، وكميته قليلة، حتى وصل بها الأمر إلى مصادرة الملح والسكر من الأسرى، واحتياجات أساسية أخرى للأسرى.
- كثفت قوات القمع المدججة بالسلاح الاقتحامات لكافة أقسام الأسرى، رافق ذلك عمليات تنكيل ممنهجة، واعتداءات بالضرب المبرح، مستخدمة الكلاب البوليسية، وقنابل الصوت، والغاز، والهراوات.
- قلصت المساحة المتاحة للأسير داخل الزنزانة، بعد قرار من حكومة الاحتلال، ووصل عدد الأسرى في الزنزانة الواحدة (الغرفة)، إلى أكثر من عشرة أسرى.

الحالة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

اثر معركة طوفان الاقصى

- اقتحام قسم الأسيرات في سجن (الدامون) من قبل قوات الاحتلال، مستخدمين الغاز بحقهن، حيث قاموا بعزل ممثلة الأسيرات مرح باكير ونقلها إلى زنازين معتقل (الجلمة)، وقاموا بقطع الكهرباء عن القسم.

- قطعت إدارة السجون، الكهرباء بشكل كلي عن الأسرى، كذلك فإنها تتعمد قطع الماء لفترات عن أقسام الأسرى، وفي سجن (النقب) تحديدًا كانت عملية قطع الماء إلى جانب الكهرباء لفترات طويلة، فالماء يتوفر لأسرى (النقب) ساعة واحدة في اليوم.

- إدارة سجون الاحتلال تواصل عزل الأسير مسلمة ثابت، وتنقله من زنازين سجن (النقب) إلى عزل (أيالون)، بعد أنّ أقدمت قوات القمع بالاعتداء عليه بالضرب المبرح، في الثامن من أكتوبر كاجراء انتقامي لبدء معركة طوفان الأقصى، علماً انه يبلغ من العمر ٥٥ عام ومحكوم بالسّجن لمدة (٢٥) عامًا.

- قوات القمع المدججة بالسلاح تقوم بعمليات اقتحام، مستخدمة الكلاب البوليسية في أقسام سجن (نفحة)، حيث أجروا عمليات تفتيش بعد إخراج الأسرى وتقييدهم، واستجوابعضهم.

- القيام باقتحامات لبعض أقسام سجن (النقب)، حيث جرى نقل عدد من الأسرى إلى الزنازين.

- حرمت، الأطفال، والأسيرات، وكذلك المرضى في (عيادة سجن الرملة) من التواصل مع عائلاتهم من خلال الهاتف العمومي.

- عمليات نقل جماعية طالت أسرى غزة في سجن (النقب) حيث جرى نقلهم إلى سجن (نفحة).

- إدارة سجن (النقب) تقوم بنقل كافة الأسرى القابعين في قسم الخيام، وتوزعهم على بقية الأقسام داخل السجن.

- قوات القمع اقتحمت كافة الأقسام في سجن (عوفر) وشرعت بعمليات تفتيش وتنكيل في غرف الأسرى.

- إدارة سجون الاحتلال فرضت عملية عزل مضاعفة، وشاملة على الأسرى.

- في سجن (عوفر) كذلك اقتحمت قوات القمع أقسام الأسرى، وأقدمت على قطع الماء والكهرباء، وسحب الكهربائيات من الأسرى، وأدوات الطبخ، كما وعزلت الأقسام عن بعضها البعض، وبعد أنّ سحبت الكهربائيات، أعادت الكهرباء والماء للأقسام.

- إدارة سجن (ريمون) أغلقت (الكانتينا) الخاصة بالأسرى، وسحبت كافة الكهربائيات منهم، بما في ذلك حرمانهم من الخروج إلى (الفورة) ساحة السجن، كما وتواصل قطع الكهرباء، والماء عنهم.

- قوات القمع اقتحمت أقسام سجن (النقب)، وأقدمت على سحب مواد (الكانتينا) من الأقسام، إضافة إلى سحب الكهربائيات، وأدوات المطبخ.

- تأجيل جميع جلسات الأسرى (المرافعات) في محكمتي سالم، وعوفر إلى موعد يحدد لاحقا.

- قوات القمع تقتحم مجموعة من الأقسام في سجن (النقب) وتسحب الكهربائيات، وتعزل الأقسام عن بعضها البعض.

- في سجن (مجدو) اقتحمت قوات القمع أقسام الأسرى، وأقدمت على سحب الكهربائيات من الأسرى، وعزلت الأقسام عن بعضها البعض.

- في سجن (نفحة) سحبت الأدوات التي يستخدمها الأسرى للطبخ، وعزلت الأقسام بشكل كامل عن بعضها البعض، ومنعتهم من الخروج إلى (الفورة) ساحة السجن.

- في سجن (النقب) نقلت إدارة السّجون كافة أسرى غزة خارج السّجن دون معرفة الوجهة التي نقلوا إليها.

- تتعمد إدارة السجون بقطع الكهرباء والماء عن أقسام الأسرى من وقت إلى آخر، وسجل ذلك في أغلب السجون.

- أرجأت المحاكم العسكرية (عوفر، وسالم)، جميع جلسات المرافعات.

- تكررت عمليات اعتداء جسدية على الأسرى من قبل قوات مصلحة سجون الاحتلال حتى أنهم يستخدمون العصي في ضرب الأسرى، فالعديد من الأسرى تكسرت أطرافهم وأيديهم وأرجلهم، حتى ان بعض الأسرى عاد ولم يتعرف على وجهه بسبب التغييرات الناتجة عن الأورام التي ترتبت على الاعتداءات الوحشية، فضلاً عن استخدام التعابير النابية التحقير، والإهانات، والشتم والتعابير النابية، وربطهم بالقيود (الكلبشات) إلى الخلف وشدها على آخرها لدرجة تسبب بآلام شديدة، والتفتيش العاري والمهين والجماعي للأسرى يعني الذي يحدث في السجون وعلى وجه الخصوص في السجون معتقل (النقب)، أصبح تماما مثل سجن (أبو غريب) الذي لا يمحى من الذاكرة.

- استشهاد الأسير عرفات ياسر حمدان (٢٥ عامًا) من بلدة بيت سيرا قضاء رام الله، في سجن (عوفر)، وكان الاحتلال قد اعتقله في تاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ضمن حملات الاعتقال الأخيرة في الضفة.

- استشهاد المعتقل عمر حمزة حسن دراغمة (٥٨ عامًا) من طوباس، حيث كان يقبع في سجن (مجدو) بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

- استشهاد الأسير ماجد أحمد زقول من غزة في سجن (عوفر) بتاريخ ٦ نوفمبر.

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

- ظروف عيادة سجن الرملة : إدارة سجون الاحتلال تواصل فرض إجراءات انتقامية وتنكيلية مضاعفة بحقهم، الأمر الذي فاقم من أوضاعهم الصحيّة والنفسيّة، وهذا ما يواجهه كافة الأسرى اليوم في سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، وأبرز الإجراءات التي يواجهها المرضى في سجن (الرملة):

- حرمان الأسرى من إجراء مكالمات هاتفية مع الأهل.
- منع الأسرى من زيارة الأهل.
- التضييق على المحامين بالزيارة وعرقلتها، بكافة الأدوات المتاحة، وإن تمت الزيارة تتم بظروف صعبة جدا.
- سحب جميع الأدوات الكهربائية من القسم ويشمل ذلك التلفاز والبلاطة التي تستخدم للطبخ وابريق تسخين المياه وأجهزة الراديو.
- قامت إدارة السجون منذ بدء الحرب وحتى اليوم بسحب المواد التموينية التي بحوزة الأسرى، و لم يتبق لدى الأسرى أي شيء منها.
- يعتمد الأسرى المرضى اليوم فقط على الطعام المقدم لهم من قبل الإدارة وهو عبارة عن وجبتين، وجبة في الصباح ووجبة عند الساعة الثالثة عصرا ولا يقدم لهم أي شيء من الطعام أو الشراب بعد هذه الوجبة، هو سيء كمًا ونوعًا.
- تنفذ قوات القمع تفتيشات مستفزة، خلالها تعمل على سحب ما تبقى للأسرى من مقتنيات.
حوّلت (غرف) الأسرى الى زنازين، بعد تجريدهم من كل شيء.

تعديل القرارات لتكون أكثر شدة في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني

- إدارة السّجون أبلغت الأسرى، أنّ هذه الإجراءات جاءت بأوامر من قيادة جيش الاحتلال، وأنّ إدارة السّجون تخضع الآن لأوامر وإدارة الجيش، وأنّ أي حدث في السّجون، سيتولى إدارته الجيش.

- أصدر وزير الجيش الإسرائيلي «يواف غالانت» بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ أمرًا يفيد باعتبار المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة كمقاتلين غير شرعيين بناء على «قانون المقاتل غير الشرعي» الصادر عام ٢٠٠٢ حيث نص الأمر ٣(أ -ب) على احتجاز المعتقلين من قطاع غزة في معسكر يدعى سديت يمان وهو معسكر للجيش بالقرب من بئر السبع، ويسرى هذا الأمر لمدة ١٠ أسابيع من تاريخه.

- ويأتي هذا الأمر خلافاً للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على أن المقاتلين المعتقلين هم أسرى حرب.

- قالت مؤسسات الأسرى (هيئة الأسرى، ونادي الأسير، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير)، إن الطواقم القانونية في المؤسسات المختصة بشؤون الأسرى، تواجه صعوبات كبيرة في متابعة المعتقلين، فمنذ ٢٠٢٣/١٠/٧، شرعت محاكم الاحتلال، بجملة من التضيقات على عمل المحامين في متابعة المعتقلين وبعضها كان بتفعيل أوامر عسكرية تستخدم في حالة الطوارئ، إلى جانب صعوبات في عملية الحصول على معلومات بشأن المعتقلين الجدد.

- منذ بدء العدوان، أُبلغ المحامون الفلسطينيون الذين يترافعون عن المعتقلين الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية بتفعيل المادة (٣٣) من الأمر العسكري رقم (١٦٥١)، والتي تنص على إجراءات الاعتقال «في حملة عسكرية لمواجهة الإرهاب» والتي تتيح اعتقال الشخص لمدة ٨ أيام قبل عرضه على المحكمة بدلاً من ٩٦ ساعة، ويكون ممنوع تلقائياً من لقاء محاميه لمدة يومين.

- هناك صعوبات في معرفة مكان احتجاز المعتقل، ويحتاج المحامي ٤٨ ساعة لمعرفة مكان احتجازه.
- نقلاً عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، أصدرت سلطات الاحتلال تعديلاً على قانون

«المقاتل غير الشرعي بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ تحت عنوان أنظمة الطوارئ، حيث شمل التعديل:

١ توسيع نطاق من يحق لهم إصدار أوامر الاعتقال ليشمل اللواء ومن أقل منه برتبة.
٢ يعطى اللواء مدة ٢١ يوم لإصدار أمر الاعتقال بدل ٧ أيام.
٣ تبدل مدة المراجعة القانونية لقرار الاعتقال من ١٤ يوم لتصبح ٣٠ يوم.
٤ تكون زيارة المحامي خلال ٢١ يوم قبل موعد المراجعة القانونية بدل ٧ أيام.
٥ المنع من لقاء المحامي على يد المسؤول عن إصدار قرار الاعتقال يصبح ٢٨ يوم من تاريخ الاعتقال بدل ١٠ أيام.
٦ يمكن للقضاة تمديد المنع من لقاء المحامي مدة ٤٥ يوم بدل من ٢١ يوم.

- هيئة شؤون الأسرى، ونادي الأسير الفلسطيني يعلنان انه في ضوء محاولات المؤسسات متابعة المعتقلين، أو المحتجزين، نؤكّد أن غالبية العمال من غزة، تحتجزهم سلطات الاحتلال وذلك وفقا للمعطيات الأولية في معسكر (عناتوت)، دون محاكمة أو حتى تمثيل قانوني، وبالتالي هم رهن الاحتجاز وليس الاعتقال، مع الإشارة أن أعدادهم وأسماءهم لم تتضح بعد.

- يعتبر الاحتلال معتقلي غزة (مقاتلون غير شرعيون)، وتم إنشاء معسكرات جديدة لهم في جنوب فلسطين.
- الاحتلال يصدر أمر عسكري بتعديل مؤقت فيما يخص الاعتقال الإداري:

أصدر (القائد العسكري لجيش الاحتلال) أمر عسكري لتعديلات مؤقتة فيما يخص الاعتقال الإداري
١. رفع مدة توقيف المعتقل، لفحص إمكانية استصدار أمر اعتقال إداري بحقه، من ٧٢ ساعة، إلى ٦ أيام.
٢. تعديل عرض المعتقل على جلسة التّثبيت الأولى؛ حيث كانت سابقًا ٨ أيام، وأصبحت حاليًا ١٢ يومًا.
هذا التعديل، وما سبقه من أوامر، وتفعيل بنود لأوامر، الهدف منها تنفيذ المزيد من حملات الاعتقال، والتسهيل على أجهزة الاحتلال في إصدار المزيد من أوامر اعتقال إداري، وإدارة الكم الكبير من المعتقلين، ومنهم المعتقلين إداريًا كان ذلك واضحًا من حجم أوامر الاعتقال الإداريّ مؤخرًا، حيث أصدر الاحتلال بعد ٧ أكتوبر أكثر من ٣٠٠ أمر اعتقال إداريّ بين أوامر جديدة، وأوامر تجديد.

تقرير

٨-١١-٢٠٢٣

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

أبرز المعطيات عن الأسيرات في سجون الاحتلال

- ٦٨ أسيرة يواصل الاحتلال الإسرائيليّ اعتقالهنّ، من بينهنّ طفلة وهي الأسيرة نفوذ حمّاد من القدس.

- في الفترة من ٧ أكتوبر وحتى ٣٠ أكتوبر تم اعتقال (٤٩) امراة، (علمًا أن المعطى الخاص بعمليات اعتقال النساء يشمل النساء اللواتي جرى اعتقالهن من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨).

- أقدم الأسيرات في سجون الاحتلال اليوم، هي الأسيرة ميسون موسى من بيت لحم، والمعتقلة منذ عام ٢٠١٥، وهي محكومة بالسّجن لمدة ١٥ عامًا.
- أعلى الأحكام صدرت بحقّ الأسيرات: شروق دويات، وشاتيلا ابو عيادة المحكومتان بالسّجن لـ(١٦) عاماً، وميسون موسى لمدة (١٥) عامًا، وعائشة الأفغاني لمدة لـ(١٣) عاماً.

- من بين الأسيرات: أربع أسيرات معتقلات إداريًا، هن:

(رغد الفني، سماح عوض، وحنان البرغوثي، وفاطمة أبو شلال).

- من بين الأسيرات (٩) جريحات.

- أصعب الحالات من بين الجريحات:

الأسيرة إسراء جعابيص من القدس، التي تعاني من تشوهات حادة في جسدها، جرّاء تعرضها لحروق خطيرة، أصابت ٦٠٪ من جسدها، وذلك جرّاء إطلاق جنود الاحتلال النار على مركبتها عام ٢٠١٥، والذي تسبب بانفجار اسطوانة غاز في مركبتها.

الأسيرة فاطمة شاهين من بيت لحم، التي تعرضت لعدة إصابات، وتعاني اليوم جراء ذلك من وضع صحي صعب.

- بلغ عدد الأسيرات الأمهات (١٢) أسيرة، قبل تاريخ ٧ أكتوبر الحالي من بينهن الأسيرة عطاف جرادات من جنين، وهي أمّ لثلاثة أسرى وهم (عمر، وغيث، والمنتصر بالله) جرادات، والمعتقلة الإدارية فاطمة أبو شلال من نابلس وهي والدة المعتقل الإداري أحمد أبو شلال، وقد تم اعتقل عديد المواطنات الأمهات، ليزداد العدد بشكل كبير بعد ٧ أكتوبر الماضي.

- غالبية الأسيرات المحكومات أحكامًا عالية من القدس.

تقرير

٨-١١-٢٠٢٣

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

الحالة الاعتقالية للاسيرات بعد ٧ أكتوبر

بلغ عدد الاسيرات المعتقلات في سجون الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن ٦٢ أسيرة، حيث تتعرض الاسيرات في سجن الدامون لعقوبات انتقامية شديدة وقمع وحشي تمارسه إدارة السجون بحقهن، وذلك منذ السابع من أكتوبر الماضي، وذلك وفقا لزيارة أجرتها المحامية حنان الخطيب، لهن يوم ١٦ أكتوبر ، اذ قامت قوات مصلحة سجون الاحتلال باقتحام غرف الأسيرات، وضربهنّ ورشهنّ بالغاز، وقطع الكهرباء، وعزل ممثلة الأسيرات مرح بكير في سجن (الجلمة)، كما أغلقوا (الكانتين)، وقلصوا ساعات الاستحمام، وقاموا بقطع الأسيرات عن العالم الخارجي، حيث منعوا زيارة الأهل او الاتصال بهم، كما أوقفوا زيارة المحامين، وسحبوا كافة الأجهزة الكهربائية بما فيها الراديو والتلفاز.

في ذات الوقت هناك حالة تأهب، وترهيب عالية جداً من قبل إدارة السجون، حيث يدخل السجانون الى الأقسام بطريقة مستفزة يحملون الدروع والعصي، والغاز المسيل، ويرتدون الدرع الواقي والخوذ، حيث يقومون بتقييد الأسيرات بسلاسل حديدية عند نقلهنّ مع تهديدهنّ المستمر بتصعيد الإجراءات العقابية بحقهنّ.

ممثلة الأسيرات المعزولة مرح باكير

تواصل إدارة سجون الاحتلال عزل ممثلة الأسيرات مرح باكير (٢٣ عاماً) من القدس، حيث جرى نقلها مؤخراً إلى عزل سجن «الجلمة»، وذلك بعد أنّ أقدمت وحدات القمع الخاصة اثر معركة طوفان الأقصى باقتحام قسم الأسيرات في سجن «الدامون»، مستخدمة الغاز المسيل للدموع، وقامت بإخراج مرح بطريقة وحشية، وهذا في إطار الهجمة الانتقامية على الأسرى، في كافة سجون الاحتلال.

الأسيرة مرح أطلعت محاميتها حنان الخطيب الموكلة من هيئة شؤون الاسرى، والتي تمكنت من زيارتها على ظروف العزل القاسية التي تعاني منها، حيث تقبع في زنزانة صغيرة وعفنة لا يوجد فيها دوش للاستحمام، ولا يتم اخراجها لساحة الفورة، والضوء لا يدخل للزنزانة لوجود نافذة صغيرة جداً مغطاة بالشبك، بالإضافة إلى أنها في ذات الملابس منذ بداية عزلها.

وبينت مرح لمحامية الهيئة أن زنزانة العزل التي تقبع فيها مراقبة بالكاميرات طوال الوقت ما ينتهك خصوصيتها، كما لم يتم تزويدها بأغطية مناسبة للنوم، وإنما شراشف خفيفة ومتسخة لا تقي من البرد، اضافة الى عدم اجراء اي فحوصات طبية لها منذ بداية العزل .

الأسيرة باكير اعتقلت بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، وكانت بعمر (١٦ عاماً) بعد أن أطلق عليها جنود الاحتلال النار أثناء عودتها من مدرستها، وأُصيبت إصابة بليغة في يدها اليسرى، حيث ما تزال تُعاني آثارها حتى اليوم، وأصدرت سلطات الاحتلال بحقها حُكماً جائراً بالسّجن لمدة ثماني سنوات ونصف وفرضت عليها غرامة مالية بقيمة ١٠ آلاف شيقل، علماً أنه خلال سنوات أسرها تعرضت للعزل الانفرادي أكثر من مرة، وتواجه التهديد الدائم بالعزل.

الأسيرة الأديبة لمى خاطر ،، أم لخمسة أبناء

الأسيرة لمى خاطر (٤٧ عامًا) من محافظة الخليل، أم لخمسة من الأبناء، أصغرهم يبلغ من العمر ٧ سنوات، أسيرة سابقة، أعاد الاحتلال اعتقالها في ٢٠٢٣/١٠/٢٦، بعد اقتحام منزلها، تعرضت لمى وعائلتها خلال عملية اعتقالها لتهديدات وصلت إلى حد التهديد بقتل أبنائها، عدا عن الشتائم والكلمات النابية التي واجهتها لمى وعائلاتها خلال الاعتقال، ومصادرة هاتفها وعدة هواتف من المنزل، ثم جرى تقييدها واعتقالها أمام أبنائها.

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

وبعد مرور أسبوع على اعتقالها، أعاد الاحتلال اقتحام منزلها للمرة الثانية بحثًا عن هاتفها الذي تم مصادرته يوم اعتقالها، ونفذوا عمليات تدمير وتخريب واسعة للمنزل، كما وتم مصادرة أموال بقيمة ٥٠٠٠ شيقل، إلى جانب التنكيل بزوجها وتقييده طوال فترة اقتحام المنزل في المرة الثانية.

المسنّة عائشة سليمان أبو جحيشة

المسنّة عائشة سليمان أبو جحيشة (٦٨ عامًا)، من الخليل، اعتقلت في ٢٠٢٣/١٠/٣١، كرهينة للضغط على أبنائها لتسليم أنفسهم، حيث اقتادتها قوات الاحتلال من منزلها فجرًا الساعة الثالثة، ووضعوها في (الجيب العسكري) بعد تقييدها، ووضع العصبة على عينيها، ثم جرى نقلها إلى معسكر قريب، تم نقلها إلى معتقل (عتصيون).

خلال مدة احتجازها، تعرضت لاستجواب حول أبنائها، وهددوها في حال عدم تسليم أنفسهم بقتلها، وطوال فترة احتجازها التي استمرت حتى السّاعة العاشرة والنصف ليلا، سمحوا لها فقط بشرب الماء مرة واحدة، وذلك على الرغم من أنها تعاني من السكري والضغط.

يشار إلى أنّ الاحتلال اعتقل مؤخرًا خمسة من أبنائها، وصادروا سيارتين للعائلة، وخربوا سيارة ثالثة، إلى جانب عمليات التخريب التي طالت منزلها ومنازل أبنائها جرّاء عمليات الاقتحام المتكررة.

المعتقلة سهير البرغوثي (أم عاصف)

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمر اعتقال إداريّ لمدة ستة شهور بحق المعتقلة سهير البرغوثي (٦٤ عامًا)، من بلدة كوبر/رام الله.

المعتقلة البرغوثي، اعتقلت في الـ٢٦ من تشرين الأول/أكتوبر المنصرم من منزلها، إلى جانب ثلاثة من أشقائها (لطفي، وساهر، وزاهي البرغوثي) وهم تحولوا للاعتقال الإداريّ، في ظل عمليات الاقتحام والاعتقال المستمرة، والعدوان الشامل على أبناء شعبنا.

يشار إلى أنّ هذا الاعتقال هو الثاني بحق أم عاصف، حيث اعتقلت في عام ٢٠١٨ لمدة شهر، وهي تعاني من عدة مشاكل صحية منها الضغط والسكري، ومنعها الاحتلال أثناء عملية اعتقالها من أخذ أدويتها.

يذكر أنّ أم عاصف هي زوجة القائد المناضل عمر البرغوثي رحمه الله الذي أمضى ما مجموعه أكثر من ٣٠ عامًا في سجون الاحتلال، ووالدة الشهيد صالح البرغوثي الذي ارتقى برصاص الاحتلال عام ٢٠١٨، والأسير البطل عاصم البرغوثي المحكوم بالسّجن المؤبد أربع مرات.

الاسيرة الصحفية سمية عزام جوابرة .. حامل وام لثلاثة من الأبناء.

اعتقلت قوات الاحتلال مساء يوم الأحد ٥ نوفمبر، الصحفية سمية عزام جوابرة (٣٠ عاماً) من مخيم الفارعة، بعد استدعائها من قبل مخابرات الاحتلال.

يشار الى أنّ هذ الاعتقال هو الأول بحق المعتقلة جوابرة، وهي متزوجة وأم لثلاثة من الأبناء، وحامل بشهرها السابع.

تقرير

٨-١١-٢٠٢٣

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

واقع الأسيرات في سجون الاحتلال

أفاد المحامي حسن العبادي بعد زيارته للاسيرات في سجن الدامون ولقائه بالأسيرة لمى خاطر؛ التي اعتقلت فجر ٢٦,١٠,٢٠٢٣ بعد اقتحام منزلها، حيث حدثته عن كيفية اعتقالها واقتيادها لمستوطنة «كريات أربع» الاستيطانية المقامه على أراض الخليل، وكيف ان ضابط المخابرات هدّدها بالاغتصاب برفقة ٢٠ جندي إسرائيلي، مهدداً باعتقال أولادها وحرقهم، وابعادهم الى غزة.

ثم تم اقتيادها بعد ذلك الى معتقل عوفر مقيّدة بقيود بلاستيكيّة قاسية حيث تم تصويرها دون ارادتها وهي مكبلة، ومن ثم تم نقلها إلى معتقل هشارون؛ في ظروف احتجاز سيئة جداً، حيث مكثت في زنزانة قذرة من زنازين العزل ذات رائحة نتنة دون أكل او شرب، فيما أفادت بتفتيشها تفتيشاً عاريا بشكل كلي تماماً، مع كم كبير من الشتائم والسباب حيث تم احتجازها في سجن الدامون مع خمسة اسيرات اخريات في زنزانة تتسع لأسير واحد، حيث تحتجز ٦٣ أسيرة حاليا في ظروف بالغة السوء.

تعاني الأسيرات في سجون الاحتلال ظروفاً معيشية صعبة جداً، إذ يحتجزن في غرف ضيقة تعج بالرطوبة والبرودة الشديدة، إضافةً إلى عدم توفر الاحتياجات الأساسية لهن، مثل الأغطية والملابس الشتوية، كما تمنع إدارة السجون عائلات الأسرى من إدخال الأغطية، والملابس الشتوية، وإن سمحت فإنها تسمح بدخول عدد ضئيل وغير كاف. كما أن الأسيرات يضطررن إلى استخدام الأغطية لإغلاق الحمامات، في حين تتعمد إدارة السجن تكرار قطع التيار الكهربائي عليهن.

كل ذلك يكون مترافقا مع تصعيد إدارة السجون لقمعها الأسيرات والاعتداء عليهن، وعدم مراعاة خصوصيتهن، عبر تركيب كاميرات مراقبة في ساحة الفورة، ومصادرة حقوقهن بما في ذلك الحق في تلقي الرعاية الطبية والعلاج المناسب، والحق في التجمع لغرض الدراسة والتعلم أو لأداء الصلاة جماعة، والحق في ممارسة الأنشطة الذهنية والترفيهية، والحق في زيارة الأهل بانتظام. إذ تعاني الأسيرات من جراء عدم انتظام برنامج الزيارات، وفرض قيود ووضع عراقيل عديدة أمام استقبال الزوار.

معاناة الأسيرات من التعذيب

تتعرض الأسيرات الفلسطينيات عند اعتقالهن للضرب والإهانة والسب والشتم وتتصاعد عمليات التضييق عليهن منذ لحظة وصولهن إلى مراكز التحقيق، وتمارس بحق الأسيرات أبشع أساليب التحقيق النفسية والجسدية، كالضرب والحرمان من النوم والشبح لساعات طويلة. والترهيب والترويع، وتفيد شهادات الأسيرات بأنهن تعرضن جميعًا لنوع أو أكثر من أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة المهينة.

كالأسيرة «دينا جرادات من جنين التي تعرضت لتحقيق عنيف في مركز الجلمة لمدة ١٤ يومًا قبل نقلها إلى سجن الدامون، حيث احتجزت في زنزانة ضيقة دون تهوية بظروف سيئة، وبطانية متسخة، والحمام عبارة عن فتحة بالأرض تخرج منها الروائح الكريهة والفئران والحشرات.

كذلك أخضعت الأسيرتان «تحرير أبو سرية» و«مريم صوافطة» إلى تحقيق قاس في مركز تحقيق «بتاح تكفا» ، حيث تعرضتا للشبح على كرسي صغير، وللاستجواب من أكثر من محقق على مدار ساعات طويلة، تخلله اعتداء بالضرب وتوجيه شتائم بألفاظ نابية وصراخ مستمر، ووضعهما في زنازين انفرادية مراقبة بالكاميرات لا تصلح للعيش البشري، وبعد ١٤ يومًا نقلتا إلى مركز تحقيق «الجلمة .

تعاني الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال من انتهاك حقوقهن في السلامة الجسدية والنفسية، في محاولة لانتزاع معلومات تتعلق بها أو بالآخرين، وأحيانًا تعتقل للضغط على أفراد أسرتها، لدفعهم إلى الاعتراف أو الإجبار المطلوبين منهم على تسليم أنفسهم.

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

معاناة الاسيرات في البوسطة

تشتكي الأسيرات تفاقم معاناتهن من جراء سوء المعاملة في أثناء النقل بين السجون، أو إلى المحاكم والمستشفيات بواسطة ما يُعرف بسيارة «البوسطة»، إذ يتكبدن العناء والتعب، خاصة الأسيرات المريضات اللواتي يتعرضن لكثير من المضايقات والاستفزازات والاعتداءات الجسدية أو اللفظية؛ لتشكّل عملية النقل رحلة عذاب، إضافةً إلى معاناتهن داخل غرفة المعبار» السيئة في سجن هشارون»، التي لا تصلح للحياة الآدمية، حيث تضطر الأسيرات إلى الانتظار فيها ساعات طويلة، أو المكوث فيها أيامًا عديدة كمحطة انتظار، قبل استكمال نقلهن إلى الجهة المحددة .

وأصيبت الأسيرة المقدسية فدوى حمادة بكسر في قدمها في أثناء نقلها إلى سجن الدامون عقب انتهاء زيارتها؛ نتيجة تكبيلها بالأصفاد خلال عملية النقل واعتقلت حمادة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٢ في منطقة باب العمود بالقدس المحتلة، وأصدرت محكمة الاحتلال بحقها حكمًا بالسجن لـ ١٠ سنوات وغرامة مالية بقيمة ٣٠ ألف شيكل، وتعرضت حمادة العام الماضي للعزل الانفرادي في سجون الاحتلال لأكثر من ١٠٠يوم .

العزل الانفرادي

فرضت إدارة سجن الدامون عقوبة العزل الانفرادي لمدة سبعة أيام بحق الأسيرة المقدسية فدوى حمادة؛ لاحتجاجها على عدم تنفيذ إدارة السجن لمطالب الأسيرات، بوقف سياسة الإهمال الطبي وتحسين ظروف الحياة في سجن الدامون، ومكثت حمادة العام الماضي في زنازين العزل الانفرادي قرابة ثلاثة أشهر ونصف، بسبب تصديها لسجانة إسرائيلية حاولت إهانة إحدى زميلاتها الأسيرات .

كما تعرضت الأسيرة نوال فتيحة (١٩) عامًا للعزل في زنزانة صغيرة وضيقة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الآدمية، كما يوجد في الزنزانة كاميرات مراقبة على مدار الساعة تحرمها أي نوع من الخصوصية كما تحرمها إدارة السجن من الخروج إلى الفورة وزيارة المحامين، وحالتها الصحية في تدهور مستمر من جراء ذلك .

يتعمد الاحتلال عزل الأسيرة كعقاب لها؛ إذا اعترضت على ممارسات السجانين أو تصدت لهم، وقد تصل مدة العزل إلى أشهر، تُحرم خلالها الأسيرة من أبسط حقوقها، كالحق في زيارة الأهل، أو الخروج إلى الفورة.

الإهمال الطبي

تشير تقارير المؤسسات المحلية والدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان وتهتم بشؤون الأسرى، أن مستوى العناية الصحية بالأسرى شديد السوء؛ فهو شكلي وشبه معدوم بدليل الشهادات التي يدلي بها الأسرى، وارتقاء بعضهم شهداء، وازدياد عدد المرضى؛ والتي تؤكد أن علاج الأسرى بات موضوعًا تُخضعه إدارات السجون (الإسرائيلية) للمساومة والابتزاز والضغط على المعتقلين؛ الأمر الذي يُعَدُّ خرقًا فاضحًا لمواد اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

تفتقر العيادات الطبية في السجون والمعتقلات (الإسرائيلية)، إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية والمعدات والأدوية الطبية اللازمة والأطباء الأخصائيين والدواء المتوفر فيها هو حبة (الأكامول) التي تُقدّم علاجًا لكل مرض، وتعاني الأسيرات من عدم وجود أخصائي أو أخصائية أمراض نسائية؛ إذ لا يوجد سوى طبيب عام، خاصة أن من الأسيرات من اعتُقلن وهن حوامل، وبحاجة إلى متابعة صحية، في أثناء الحمل وعند الولادة.

تعاني (٦) أسيرات أوضاعًا صحية صعبة، أبرزهن: الأسيرة المقدسية إسراء الجعابيص التي أصيبت خلال اعتقالها بحروق من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، أتت على أكثر من ٦٠٪ من جسدها ووجهها، وهو ما أفقدها عددًا من أصابع يديها وأصابها بتشوهات كبيرة في جسدها، وأضرار تسببت بتغيير ملامحها كليًا.

وتعاني الأسيرة دينا نايف جرادات (٢٣ عامًا) من مرض الاستسقاء الدماغي، وهي بحاجة متكررة إلى سحب السوائل المتراكمة في الدماغ، وقد تراجعت حالتها الصحية، من جراء سياسة الإهمال الطبي التي ينتهجها الاحتلال في سجونه، وعانت جرادات من مضاعفات بعد اعتقالها، بسبب عدم توفير الرعاية الصحية وظروف سجن «الدامون» الصعبة، وقد نُقلت إلى مستشفى رمبام (الإسرائيلي)، غير أنها أُعيدت إلى السجن قبل اكتمال العلاج.

كما تعاني الأسيرة عطاف جرادات ٥٠ عامًا من تدهور وضعها الصحي، خاصةً بعد أن خضعت لتحقيق قاس في معتقل الجلمة، أدى الى إصابتها بضغط الدم المرتفع وعدم انتظام دقات القلب، كما تعرضت مرتين لأعراض الإصابة بجلطة وتم نقلها عدة مرات للمستشفى.

يُعَدُّ الإهمال الطبي القتل البطيء جريمة منظمة وممنهجة يمارسها الاحتلال بحق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين لاستهداف حياتهم؛ وهو من أبرز السياسات التي أدت إلى استشهاد أسرى، إضافةً إلى الأدوات القمعية، والتنكيلية الكثيفة التي تستخدمها إدارة السجون بحق الأسرى.

استشهاد في الأسر

استشهدت الأسيرة المسنة سعدية فرج الله مطر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢ إثر نوبة قلبية في سجن «الدامون»؛ نتيجة سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحقها، وعدم توفير الشروط الطبية التي تنص عليها القوانين الدولية والإنسانية، واعتقلت الشهيدة في ٢٠٢١/١٢/١٨ بعدما اعتدى أحد المستوطنين عليها خلال مرورها بالقرب من الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، وادعى بأن السيدة حاولت طعنه، وهاجمها جنود الاحتلال، ما أدى إلى إصابتها بحالة من الإغماء، ثم اعتقلوها .

ووفقًا للإحصائيات فقد بلغ عدد الأسرى الذين استشهدوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي نتيجة سياسة الإهمال الطبي «٧٤» أسيرا، من بين ٢٣٩ شهيدًا من شهداء الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧، كان آخرهم الشهيد ناصر أبو حميد الذي ارتقى في ٢٠٢٢/١٢/٢٠ بسبب سياسة الإهمال الطبي.

إجراءات عقابية أخرى ضد الأسيرات

يمنع الاحتلال الأسيرات الفلسطينيات في سجن الدامون من استخدام الهاتف العمومي في التواصل مع ذويهن، وجاء القرار ضمن خطوة عقابية بعد احتجاجهن على سياسة الإهمال الطبي بحق الأسيرة أزهار عساف، واستمرار عزلها هي والأسيرة نوال فتيحة، بعد أن قُمن بإغلاق القسم وإرجاع وجبات الطعام؛ رفضًا لسياسة الإهمال الطبي المتعمد من إدارة سجون الاحتلال.

اعتقال كوسيلة ضغط

يشكّل اعتقال النساء أحد أبرز السّياسات التي يستخدمها الاحتلال وسيلةً للضغط على أبنائهن المعتقلين أو أحد أفراد العائلة، لإيقاع أكبر قدر من الإيذاء النفسي بحق الأسرى وعائلاتهم، كما جرى مع الأسيرة عطاف جرادات (٥٠ عامًا) من جنين وهي والدة الأسرى (عمر، وغيث، ومنتصر) جرادات، حيث لم يكتف الاحتلال باعتقالها وأبنائها بل أقدم على هدم منزلها.

اعتقلت عطاف بتاريخ ٢٧ /٢٠٢١/١٢، وما زالت موقوفة في معتقل الدامون، وتعاني من ارتفاع في ضغط الدم، ومن عدم انتظام دقات القلب نتيجة ظروف اعتقالها الصعبة، وتعرضها لتحقيق قاس في مركز تحقيق الجلمة، وتقول عطاف: «من أصعب المشاهد هي وجود ابني في الزنزانة المقابلة لزنزانتي، ومنعي من رؤيته أو حتى الحديث معه.

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

منع زيارة الأهل

تتعمد إدارة السجون معاقبة الأسيرات الفلسطينيات بعدة أساليب. منها حرمانهن من زيارة عائلاتهن، فقد ذكرت محامية هيئة شؤون الأسرى والمحررين حنان الخطيب أن الأسيرات يعشن ظروفًا اعتقالية صعبة للغاية، وخاصة شروق البدن، شروق دويات، وفاطمة عليان اللواتي منعهن الاحتلال مؤخرًا من زيارة الأهل، وكذلك منعهن الكانتينا والرسائل المكتوبة شهرًا كاملا».

يُعد حرمان الأسيرات حقهن في الزيارات العائلية، خرقًا للقانون الدولي الإنساني، الذي منح الأسرى الحق في الزيارات، إذ تنص المادة (١١٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، على أنه يحق للأسرى الحصول على زيارات عائلية بانتظام.

كما اعتقلت قوات الاحتلال والدة الشاب المقدسي المطارد (عدي التميمي) أسبوعًا كاملاً ثم أفرجت عنها شرط الإبعاد عن مكان سكنها، حتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، وفرضت غرامة مالية عليها بقيمة ثلاثة آلاف شيقل. وتتهم سلطات الاحتلال عدي التميمي بتنفيذ عملية استهدفت جنود الاحتلال على حاجز شعفاط، وأدت لمقتل مجندة وإصابة اثنين آخرين، أحدهما بجراح حرجة . استشهد المطارد عدي التميمي في ١٩/١٠/٢٠٢٢ بعد أن أطلق جنود الاحتلال وابلاً من الرصاص عليه قرب مستوطنة معاليه أدوميم المقامة على أراضي المواطنين شرق مدينة القدس؛ لتقاسي أمه من بعده آلام الفقد والحرمان.

استهداف المرابطات بالاعتقال والإبعاد عن المسجد الأقصى

تتعمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي إبعاد الفلسطينيين عن المسجد الأقصى وأحيانا اعتقالهم؛ في محاولة منها لمنع الارتباط الديني والعقدي به، وخاصة المرابطين والمرابطات الذين يتصدون لاقتحامات المستوطنين، ومن النساء اللواتي اعتقلن وأبعدن عن المسجد الأقصى:

هنادي حلواني: ما إن تُنهي المرابطة المقدسية فترة الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، حتى تُسلّمها سلطات الاحتلال قرارًا جديدًا، ومنذ عام ٢٠١٢ تتعرض حلواني للاعتقال والإبعاد عن المسجد الأقصى لفترات متباعدة وخلال السنوات السبع الأخيرة تزايدت قرارات الإبعاد (الإسرائيلية)، فلا تزيد أيام دخولها الأقصى خلال تلك المدة على ثلاثة أشهر، يُذكر أن حلواني اعتقلت على فترات متباعدة ٦٦ مرة في سجون الاحتلال، منها ١١ مرة أمضت فيها ليلة أو أسبوعين في السجن، منها سبع مرات في سجن الرملة ومعظمها كانت في العزل الانفرادي.

فاطمة خضر (٦٤ عامًا) اعتقلتها قوات الاحتلال من داخل باحات المسجد، ثم أفرجت عنها شرط الإبعاد عن المسجد الأقصى. وكانت خضر قد اعتقلت وأبعدت (١١) مرة عن المسجد الأقصى.

زينة عمرو ٥٨ عامًا اعتقلتها شرطة الاحتلال وزوجها الخبير في شؤون القدس الدكتور جمال عمرو يوم ١٥/١١/٢٠٢٢؛ في أثناء خروجهما من أحد أبواب المسجد الأقصى، بعد إلقائهما محاضرة للمرابطات في المسجد، وتعرضت عمرو وزوجها مرارا للاعتقال والاعتداء والإبعاد عن المسجد الأقصى، واقتحام منزلهما ومنعهما من السفر؛ على خلفية رباطهما ونشاطهما الدائم في الأقصى .

وسبق أن اعتقلت سلطات الاحتلال المرابطة عمرو من منزلها، وأصدرت بحقها أمر إبعاد عن المسجد الأقصى مدته ١٠ أيام، كما هاتفت قوات الاحتلال المرابطة المقدسية سحر النتشة لاستدعائها للمقابلة وهددتها باقتحام بيتها واعتقالها إذا لم تستجب، واستدعت أيضًا المرابطة المقدسية سناء فرح وسلمتها قرارًا بالإبعاد ١٠ أيام عن المسجد الأقصى قابلة للتجديد ، وفي وقت لاحق أبعدت المواطنة عايدة صيداوي ٤ أشهر عن المسجد الأقصى .

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن TADAMON

من المؤكد أن الاحتلال يستهدف أي نشاط مقدسي يهدف إلى تعزيز دور المرابطين في المسجد الأقصى، كما يهدف من الاعتقال والإبعاد إلى إذلال المرابطات والضغط عليهن وعلى عائلاتهن لمنعهن من الرباط؛ بهدف تغييبهن عن المشهد بالمسجد الأقصى، ومنعهن من التصدي لاقتحامات المستوطنين.

الحبس المنزلي

تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي) جاهدة لابتداع وسائل وطرق من شأنها التضييق والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني، ضاربة بكل المواثيق والاتفاقيات الدولية عرض الحائط ؛ وإحدى هذه الوسائل الحبس المنزلي» الإقامة الجبرية والتي أصبحت سيفا مسلطا على رقاب الفلسطينيين وتحديدًا المقدسيين منهم، وغالبًا ما يتم إصدار أمر الحبس المنزلي بعد اعتقال الشخص شرطا للإفراج عنه.

الأسيرات اللواتي أنجبن أطفالهن داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي

منذ اللحظة الأولى لاعتقال الأسيرة الفلسطينية الحامل، يبدأ مسلسل معاناتها على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تقيد رجليها ويديها بالسلاسل وتعصب عينيها، وتلقى في الزنازين لتخضع لأساليب تحقيق قاسية، تشمل الشبح والضرب والتخويف والمنع من النوم والحرمان من الطعام لفترات طويلة ...الخ، دون مراعاة وضعها الصحي كونها حامل؛ لدرجة أن بعض الأسيرات جرى محاولة إجهاضهن، كالأسيرة عبلة شفيق طه، التي كانت حاملاً في شهرها الثاني، وتعرضت لركلات المحققين على بطنها، بعد أن اعتدت عليها مجموعة من المومسات الإسرائيليات المحتجزات في ذات السجن، وذلك بتعليمات من المحققين؛ للضغط عليها والحصول منها على اعترافات يريدونها ؛ وذلك في مطلع شهر آب ١٩٦٨م في سجن المسكوبية.

بعد انتهاء فترة التحقيق، ونقل الأسيرة إلى غرف السجن، تنتقل إلى فصل آخر من المعاناة؛ فغرف الاعتقال تفتقر إلى الحد الأدنى من البيئة الصحية؛ فلا شمس، ولا تهوية، لا تغذية مناسبة، ولا عناية طبية للوالدة أو الجنين.
عندما يأتي موعد الولادة، تقيد سلطات السجن رجلي الأسيرة ويديها بالسلاسل، وهي في حالة مخاض، لتنقل إلى المستشفى؛ وهناك تتفاقم معاناتها عندما يشد وثاقها إلى سرير ولادتها، دون السماح لزوجها وأفراد عائلتها بالحضور والوقوف إلى جانبها ؛ ولا يفك وثاقها إلا لحظة ولادتها.

ولا تقتصر معاناة الأسيرة الحامل على مرحلة التحقيق، ولا تنتهي بانتهاء عملية الولادة؛ بل تمتد إلى ما بعد ذلك؛ حيث يعاد تقييدها بالسلاسل لتنقل وطفلها إلى سجنها، ليعامل طفلها كأسير يشارك والدته الجدران والقضبان والمعاناة، وليس كطفل مولود رضيع بحاجة إلى توفير مستلزمات خاصة من راحة وعناية صحية فائقة وغذاء وحليب وتطعيمات ضرورية وغيرها ؛ وليحرم من أبسط حقوق الطفولة، ويتعرض لأقسى أنواع القهر والحرمان كأمه الأسيرة، لدرجة مصادرة حاجاته الخاصة وألعابه التي يأتي بها الصليب الأحمر.

قسوة السجان لا تنتهي عند هذا الحد ؛ بل تصل إلى التفريق بين الأم وطفلها عندما يبلغ سن السنتين؛ ليحرم الطفل من حضن والدته وحنانها، ويشعل نار الفراق في قلبها.

وفيما يلي استعراض للأسيرات اللواتي أنجبن أطفالهن خلف قضبان السجان:

زكية شموط:
ولدت في مدينة حيفا عام ١٩٤٥م. وهي أول أسيرة فلسطينية تنجب مولودتها داخل السجون الإسرائيلية. اعتقلها جنود الاحتلال عام ١٩٧١ وهي حامل في شهرها الخامس، وحكم عليها بالسجن ١٢ مؤبداً. لم يُراع السجانون أنها حامل؛ فمارسوا عليها أعنف أساليب التعذيب. وفي ١٨ شباط ١٩٧٢ شهدت زكية آلام المخاض وهيَ في زنزانتها الانفرادية داخل سجن «نيفي ترتسيا» الإسرائيلي في منطقة الرملة، حيث أنجبت أبنتها (نادية) بمساعدة الأسيرات. واستمرت الطفلة مع والدتها إلى أن بلغت من العمر عامًا واحدًا ؛ فأجبرتها إدارة السجون على مغادرة المكان والرحيل بعيدًا عن حضن أمها.

المؤسسة الدولية
للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين
تضامن • TADAMON

أُطلق سراح زكية شموط في عملية تبادل للأسرى عام ١٩٨٣، وتم إبعادها إلى الجزائر، وتوفيت هناك بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠١٤م الجزائر.

ماجدة جاسر السلايمة:
ولدت ماجدة السلايمة في منطقة باب السلسلة في البلدة القديمة في مدينة القدس. اعتقلها جيش الاحتلال بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٧٨م على الجسر، بينما كانت عائدة من الأردن، وكانت حاملًا في الشهر السادس. أنجبت طفلتها (فلسطين) وهي رهن الاعتقال، وحررت في تبادل الأسرى عام ١٩٨٥م.

أميمة موسى محمد الجبور الأغا:
ولدت أميمة الأغا في ٢٦ تموز ١٩٥٦م. اعتقلها جيش الاحتلال على معبر بيت حانون « إيرز» بتاريخ ٩ حزيران ١٩٩٣م، وأنجبت طفلتها (حنين) وهي مقيدة الأيدي والأرجل في سجن «تلموند»، بتاريخ ٤ تشرين الأول عام ١٩٩٣م؛ وبقيت الطفلة رهن الاعتقال بصحبة والدتها، لمدة سنتين، لتفصل دولة الاحتلال الطفلة عن أمها وفقاً للقانون الإسرائيلي؛ حيث أخذ الصليب الأحمر الطفلة في أواخر ١٩٩٥ إلى أهل أميمة؛ فيما بقيت أميمة رهن الاعتقال إلى أن أفرج عنها بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٧م. وكانت المحكمة العسكرية الإسرائيلية قد حكمت على الأغا بالسجن مدة ٦ سنوات و١١ شهرًا و٢٩ يومًا.

ميرفت محمود يوسف طه:
ميرفت طه (٢١ عاماً) من البلدة القديمة في مدينة القدس. اعتقلت بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠٢م، ووضعت مولودها البكر (وائل) بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٣ وهي مقيدة بالسلاسل لحظة ولادته في مستشفى «آساف هاروفيه»، الذي يبعد عن سجن الرملة مسافة خمس كيلومترات؛ وأطلق سراحها مع مولودها بعد قضاء فترة محكوميتها البالغة نحو ثلاث سنوات.

منال إبراهيم عبد الرحمن غانم:
منال غانم من مواليد ٢ تشرين الثاني ١٩٧٥م. اعتقلت في ١٧ نيسان ٢٠٠٣ من منزلها في مخيم طولكرم، وهي أم لأربعة أولاد. وضعت مولودها (نور) بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٣؛ وقد فصلته دولة الاحتلال عن أمه بتاريخ ١١ أيار ٢٠٠٦م، وأصبحت تراه من وراء زجاج عازل وشبك سميك خلال زيارة الأهل. حكم عليها بالسجن مدة ٥٠ شهرًا. أطلق سراحها في الثامن من نيسان ٢٠٠٧م، بعد انتهاء فترة محكوميتها، التي قضت معظمها في سجن الشارون. وقد ولد مع نور شقيق توأم ولكنه توفي بعد ولادته مباشرة.

عائشة الكرد
أنجبت ابنها (ياسر) عند أذان المغرب في مستشفى صرفند العسكري الإسرائيلي وهي مقيدة، في يوم الجمعة الموافق ١٧ حزيران ١٩٨٨. أفرج عنها في ١٩ حزيران ١٩٨٨ بشرط الإقامة الجبرية لمدة ٥ سنوات. في ١ آب ٢٠١٤ استشهد ولدها ياسر عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية منزل العائلة في قطاع غزة بالصواريخ.

سمر إبراهيم صبيح:
سمر صبيح من مواليد ٨ تشرين الثاني ١٩٨٣م في مخيم جباليا بقطاع غزة. اعتقلت من بيتها في طولكرم وهي حامل في الشهر الثالث، بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٥. وضعت مولودها البكر (براء) في ٣٠ من نيسان عام ٢٠٠٦، بعملية قيصرية في مستشفى «مئير» في «كفار سابا»، وبقيت مقيدة لحين دخولها إلى غرفة العمليات؛ ثم أعيد تقييدها بالسلاسل بعد العملية. أطلق سراحها مع طفلها بتاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠٠٧، بعد قضاء مدة محكوميتها البالغة سبعة وعشرين شهراً.

فاطمة يونس حسان الزق:
فاطمة الزق من مواليد عام ١٩٦٩م في الشجاعية. اعتقلت عند معبر بيت حانون «إيرز» في ٢٠ أيار٢٠٠٧ وكانت حاملًا في شهرها الثاني. أنجبت طفلها (يوسف) بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ في مستشفى «مائير» في «كفار سابا». أفرج عنها وعن ابنها (يوسف) بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠٠٩م.

سميحة حمدان:
اعتقلت في ٢٣ حزيران ١٩٨١من منزلها في مدينة بيت لحم، وكانت حامل في شهرها السابع، بتاريخ ٥ آب ١٩٨١ أنجبت طفلة أسمتها (ثائرة) في مستشفى الرملة، بقيت هذه الطفلة في السجن مع والدتها لمدة سنتين، وافرج عن سميحة وأبعدت إلى الأردن عام ١٩٨٥.

خاتمة:

على الرغم من قسوة الأوضاع وظروف الاحتجاز وسوء المعاملة، فإن التاريخ يؤكد أن المرأة الفلسطينية، وعلى مدار سني الكفاح الطويلة، لم تنكسر أمام سجّانيها، ولم تتراجع عن أداء واجبها، بل بقيت متماسكة في مواجهة الاحتلال وسجّانيه، وخاضت مع إخوانها الرجال الكثير من الخطوات النضالية، بما فيها الإضرابات عن الطعام، ذوداً عن كرامتها ودفاعاً عن حقوقها وحقوق شعبها، فحافظت على وجودها وبنَت داخل السجن مؤسسة تنظيمية وثقافية وفكرية، وسطّرت صوراً رائعة من البطولة يفتخر بها وتحفظ في الذاكرة الجمعية لنضالات المرأة في العالم.